

بيان صادر عن إئتلاف إدارة النفايات

ينظر الإئتلاف بمزيد من الحسرة إلى ما آلت إليه أزمة النفايات في لبنان وإلى التخبط الرسمي بمقاربة هذا الملف الحساس؛ ويُجمع أعضاء الإئتلاف على رفض الجريمة البيئية الموصوفة التي تُرتكب بحق بحر لبنان وبيئته وصحة اللبنانيين والقطاعات السياحية والاقتصادية البحرية. كما يؤكد الإئتلاف رفضه التام لأي مساعٍ لتوسيع هذه المكبات البحرية التي إن دلت على شيء فهي تدلّ على الفشل الذريع في إعداد وتنفيذ خطط بيئية سليمة ويرى الإئتلاف أن العجلة في توسيع هذه المكبات البحرية وراءها هلع رسمي من عودة النفايات إلى الشوارع تزامناً مع الانتخابات التشريعية في أيار 2018. يرى الإئتلاف أن التقصير والإهمال المتعمّد في إدارة ملف النفايات الصلبة وعدم توسيع وتأهيل معامل الفرز والتسيخ له طابع استثماري عقاري على حساب طبيعة لبنان وصحة شعبه ويحمّل المسؤولية الآنية والمستقبلية لكل من سهّل وساهم واستفاد من ارتكاب هذه الجرائم البيئية ذات كلفة تدهور بيئي عالية جداً والتي ستكلف سنين طويلة من الجهد والعمل ومئات ملايين الدولارات لمعالجة التلوث البحري وإعادة الحياة البحرية إلى طبيعتها في حال لم يكن الضرر البيئي نهائي وغير قابل للتصحيح.

يرى الإئتلاف أن عدم إجراء دراسة أثر بيئي للمكبات البحرية والمراقبة الدورية لنوعية مياه البحر هو مخالفة واضحة وصريحة للقوانين البيئية اللبنانية، وبدل على فطاعة الإرتكابات بحق البحر الأبيض المتوسط، ويعلن عن نيته الطعن بأي قرار لتوسيع المكبات البحرية بشتى الوسائل الممكنة ولدى كافة المراجع المختصة، محلياً ودولياً. كذلك، يعلن الإئتلاف أنه سيتابع عمله مع جهات بيئية تُعنى بحماية الحياة البحرية لتوثيق كافة الجرائم البيئية المرتكبة وللإضاءة للرأي العام اللبناني والدولي على فطاعة ما ارتُكب بحق بيئة لبنان وصحة مواطنيه. يطالب الإئتلاف الحكومة بالالتزام بالتشريعات والقوانين الوطنية والدولية لا سيما مرسوم 8633/2012 "تقييم الأثر البيئي" و القانون رقم 126 / 1977 وتعديلاته "اتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط" وتقييم أثار أية خيارات لإدارة النفايات الصلبة من الناحية البيئية والصحية والاجتماعية والاقتصادية.

كما يطالب بتنفيذ الخطوات التالية وبالسريعة القصوى:

- استكمال الدراسات التي اقترحتها وزارة البيئة في خطتها المقدمة إلى مجلس الوزراء في آب 2017 بالأخص إجراء مسح ميداني ودراسات جيولوجية وهيدروجيولوجية وغيرها لتحديد المواقع المحتملة لإنشاء مرافق لإدارة النفايات المنزلية الصلبة خاصةً مواقع المقالع والكسارات والمكبات العشوائية التي يمكن إعادة تأهيلها واستخدامها.
- إطلاق حملة وطنية للتخفيف من إنتاج النفايات والفرز من المصدر.
- البدء ببرنامج تدريبي للبلديات واتحادات البلديات حول إدارة النفايات واسترداد المواد.

- دراسة حاجات القطاع الصناعي وإمكانية تطويره للتخفيف من إنتاج النفايات وتحسين قدرة القطاع لإعادة تدوير كميات النفايات المنتجة على المستوى الوطني.
- إصدار قرار مشترك من وزارتي البيئة والداخلية والبلديات للبلديات واتحادات البلديات بالبدء فوراً بتطبيق الفرز من المصدر واسترداد المواد التي يمكن إعادة تدويرها. (يمكن وضع فريق تقني متخصص لتقديم المساعدة التقنية للبلديات واتحادات البلديات التي تحتاجها).
- استصدار محفزات اقتصادية لدعم صناعات إعادة التدوير والتقليل من استخدام المواد ذات الاستعمال الأحادي.

إئتلاف إدارة النفايات – بيروت - لبنان